

التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1962–2024

Employment and Unemployment in Algeria during the Period 1962–2024

تركي أحمد عبد الناصر¹، دبلّة عبد العالي²

¹ محبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع جامعة الوادي (الجزائر)، nacarterki@yahoo.fr

² جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، debladaz@yahoo.fr

تاريخ الاستقبال: 2025/07/15؛ تاريخ القبول: 2025/09/16؛ تاريخ النشر: 2025/10/08

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مكانة التشغيل في النموذج التنموي الجزائري، بتسليط الضوء على سياسات التشغيل ووضعية البطالة في الجزائر في الفترة 1962–2024، من خلال إبراز الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال.

حيث تم عرض المراحل التي مرت بها سياسات التشغيل المختلفة، انطلاقاً من مرحلة الاقتصاد الموجه الذي اعتمدت فيها الدولة أساساً على توسيع القاعدة الصناعية لتوفير مناصب الشغل، ثم الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي ركزت فيه على دعم القطاع الخاص، وكذلك مناقشة أهم المشكلات والتحديات التي عمقت من أزمة البطالة، والكشف عن أهم نقاط القوة والضعف في البرامج والآليات التشغيلية التي اعتمدتها الدولة لتوفير مناصب الشغل.

الكلمات المفتاحية: التشغيل، سياسة التشغيل، البطالة

Abstract:

This study aims to highlight the role of employment within the Algerian development model by shedding light on employment policies and the unemployment situation in Algeria during the period 1962–2024, emphasizing the efforts made by the Algerian state since independence.

The stages of the various employment policies were presented, starting with the phase of the planned economy, during which the state relied on expanding the industrial base to create jobs. This was followed by the transition to a market economy, where the focus shifted to supporting the private sector. The main problems and challenges that deepened the unemployment crisis were highlighted, along with an analysis of the key strengths and weaknesses of the employment programs and mechanisms adopted by the state to generate job opportunities.

Keywords: Employment ; Employment Policy ; Unemployment

I- تمهيد:

شهدت الجزائر بعد الاستقلال ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة أثرت على وضعية التشغيل، تميزت بوجود عدد كبير من العاطلين أغلبهم أميين لا يملكون أي مهارات أو كفاءات، في مقابل شغور في الوظائف مس الكثير من المؤسسات الاقتصادية و الادارية التي تتطلب مهارات و مستويات تعليمية عالية، ومنذ ذلك الحين وضعت الدولة هدف التشغيل و القضاء على البطالة كأحد الأولويات الأساسية بهدف تحقيق العدالة والقضاء على الفوارق الاجتماعية ، و لتحقيق هذه الأهداف حاولت الحكومات توفير مناصب الشغل عبر سياسات مختلفة تراوحت بين التوظيف في القطاع العام و الاستثمار في المجال الصناعي في مرحلة الاقتصاد الموجه ، ثم لاحقا التحول نحو اقتصاد السوق والتركيز على دعم القطاع الخاص لتوفير مناصب الشغل من خلاله .

1/ الإشكالية:

يشكل التشغيل أحد المرتكزات الأساسية لأي استراتيجية تنموية، لما له من آثار مباشرة على السلم الاجتماعي والاندماج الاقتصادي للأفراد، وقد كان هذا القطاع في صلب اهتمامات الدولة الجزائرية منذ الاستقلال. ففي مرحلة الاقتصاد الموجه راهنت الدولة على التوظيف في القطاع العمومي كأداة أساسية لتخفيض البطالة وتثبيت الاستقرار الاجتماعي، من خلال التوسع الاستثماري في مؤسسات القطاع العام وتكريس دور الدولة كفاعل اقتصادي محوري. غير أن هذا النموذج، الذي اعتمد على فلسفة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، اصطدم بضعف مردوديته ، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لعدد السكان وتفاقم الأزمة المالية مطلع الثمانينيات. وقد دخلت سياسات التشغيل في تسعينيات القرن العشرين مرحلة جديدة ضمن التحول نحو اقتصاد السوق ، ارتكزت على تشجيع المبادرات الفردية ودعم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة واستحداث برامج لتشغيل الشباب، على غرار جهاز دعم التشغيل، وبرامج الإدماج المهني. و رغم ما وفرتة هذه الأجهزة من فرص عمل، إلا أن معدلات البطالة بقيت مرتفعة، خاصة في فئات الشباب والجامعيين، كما احتل الطابع غير الرسمي جزء كبير من سوق الشغل. و يعكس ذلك وجود اختلالات في سياسات التشغيل، إذن ووفقا لهذا السياق سنحاول تقديم قراءة سوسيولوجية تتضمن طرح التساؤل التالي:

ما مكانة التشغيل في النموذج التنموي الجزائري؟

التساؤلات الفرعية:

- 1- ماهي المراحل التي مرت بها سياسات التشغيل في الجزائر؟
- 2- ما هي أهم المشكلات والتحديات التي واجهت السياسات التشغيلية؟
- 3- ماهي البرامج و الآليات المعتمدة من طرف الدولة للقضاء على مشكل البطالة؟

2/ أهمية وأهداف الدراسة:**أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية الدراسة من الطابع الاستراتيجي لموضوع التشغيل الذي يشكل أحد الركائز الأساسية في تثبيت الاستقرار الاجتماعي. تكتسي الدراسة أهمية من خلال محاولتها الوقوف على ظروف تشكل سياسات التشغيل و ارتباطها بالنموذج التنموي الذي اعتمدته الدولة.

تحاول الدراسة الكشف عن نقاط القوة و مكامن الضعف في سياسة التشغيل، ما من شأنه أن يوفر أرضية معرفية يمكنها مساعدة صانعي القرار و الفاعلين الاجتماعيين و الباحثين على صياغة رؤى تتسم بالواقعية والتوازن لمستقبل التنمية في البلاد.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

*تحديد السياسات المرتبطة بالتشغيل

*الوقوف على التحديات و المشكلات التي واجهت هذه السياسات و مدى إنجازها للأهداف المسطرة.

*رصد التحولات التي عرفها مجال التشغيل بين اعتماد الدولة على القطاع العمومي في ظل الاقتصاد الموجه، و بين التغيرات التي حدثت في آليات التشغيل ضمن إطار اقتصاد السوق.

3/المفاهيم الأساسية:

التعريف الاصطلاحي للتشغيل:

1/3التشغيل

تشير منظمة العمل الدولية إلى أن الفرد يكون قابلاً للتشغيل عندما يستطيع الحصول على منصب عمل بحيث يمكنه المحافظة عليه، مع إمكانية التطور والتكيف في العمل أو الحصول على منصب آخر إذا تم تسريحه أو رغب في ذلك (بن مهدي و زياتي، 2022، ص 169)، كما يعرف بأنه كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته مقابل أجر (بوطيل، 2022، ص 170)

يمكننا القول أن مفهوم التشغيل الحديث هو ليس عكس لمفهوم البطالة فقط و إنما يتضمن الاستمرارية في الشغل، ضمان التعيين و الأجر للعامل استناداً لتخصصه و مؤهلاته التي يفترض على المؤسسة الاقرار بها ، و يكفل التشغيل للعامل الحق في الانضمام للتنظيمات النقابية والحق في الخدمات الاجتماعية (دادى عدون و العايب ، 2010، ص 37) .

2/3 التعريف الاصطلاحي لسياسة التشغيل

تعرف سياسة التشغيل بأنها " الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، و في إعداد و تكوين أفرادها، و في تنظيم العلاقات بين العمال و أرباب العمل عن طريق التعليمات والقواعد و القوانين، و تعكس سياسة التشغيل أيديولوجية النظام الاقتصادي و الاجتماعي القائم و نظرتة للعمل و حق المواطن فيه" (غري و رواب، 2011، ص 68)

كما تعرف بأنها "القوانين و المقررات الحكومية و مختلف الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف الثلاثة الحكومة و العمال و أصحاب الأعمال الهادفة إلى ترتيب و وضع معايير لكيفية تسيير سوق العمل كما أنها مجموعة البرامج التي تحددها السلطة المختصة وتعتمدها من أجل الاستفادة القصوى من الطاقات البشرية" (بوطيل، 2022، ص 170).

التعريف الاجرائي:

يمكننا القول من خلال ما سبق من التعريفات، أن سياسة التشغيل تعد مجموعة الإجراءات و التدابير التي تضطلع بها الهيئات الحكومية المختلفة بالاتفاق مع الفاعلين الاقتصاديين من عمال ورجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص بغرض زيادة معدلات التشغيل للمواطنين الذين هم في سن العمل بهدف التقليل من حدة البطالة.

3/3 التعريف الاصطلاحي للبطالة:

تعرف البطالة على أنها عدم وجود فرص شغل للراغبين فيه و الذين يبحثون عنه و يمتلكون القدرة على العمل كونهم في سن العمل ولكن لا يجدونه (خلف ، 2007، صفحة 355) ، ويشير مكتب العمل الدولي إلى أن البطال "هو كل شخص يبحث على العمل و هو قادر عليه و يرغب فيه و يقبله في مقابل الأجر السائد و لكن بدون جدوى" (قدي، 2003، ص 37) ،

التعريف الاجرائي:

يمكننا القول أن البطال هو الشخص الذي لم يتحصل على فرصة عمل رغم توفر المؤهلات فيه و القدرة الرغبة في العمل، و كذلك السعي والبحث عبر مختلف القنوات التي تسهل له الحصول على العمل.

II - كرونولوجيا التشغيل والبطالة خلال الفترة 1962-2024 :

1/سياسات التشغيل في ظل الاقتصاد الموجه 1962-1989:

تبنّت الجزائر خلال العقود الأولى بعد الاستقلال خيار الاقتصاد الموجه الذي يتمحور أساسا حول تدخل الدولة المباشر في تسيير النشاط الاقتصادي.

1/1/مرحلة التسيير الذاتي 1962-1966:

لقد واجهت الدولة الجزائرية مشكلات عديدة في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بعد الاستقلال خاصة فيما يتعلق بالتشغيل، الذي يعتبر عامل أساسي في التنمية و رفع المستوى المعيشي للمواطنين، فضلا عن تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ورثت الجزائر اقتصادا ضعيفا ومشوها يعتمد بصفة أساسية على القطاعات الانتاجية الموجهة لخدمة المستعمر، كما اعتمدت سياسة الاستعمار على التجهيل المتعمد للشعب الجزائري، لذلك كانت الأعمال التي يشغلها المواطنون الجزائريون في مرحلة الاستعمار مقتصرة على بعض الحرف والورشات الصغيرة و العمل في القطاع الزراعي الذي هيمن عليه المستوطنون، وحتى الجزائريين ذوي المستويات التعليمية كانوا يشغلون مناصب في مستويات بسيطة، لذلك كان لمغادرة المستوطنين و العمال الأوربيين بعد الاستقلال أثر بالغ على الاقتصاد الجزائري حيث سببت شغور في غالبية الأراضي الزراعية و المؤسسات الصناعية و ترك الجهاز الاداري فارغ من الاطارات والكفاءات القادرة على تسيير المؤسسات ، الأمر الذي فتح باب التشغيل واسعا أمام اليد العاملة الجزائرية و نتج عن ذلك عمليات توظيف عشوائية، لا تستجيب في أغلبها للمعايير اللازمة خاصة في المناصب التي تتطلب مؤهلات أو مستويات عالية (هامل وثياقة، 2024، ص 738).

لقد حاولت السلطات منذ اللحظة الأولى للاستقلال علاج الفجوات التي خلفها الاستعمار في مجال التشغيل، من خلال استحداث أول آلية في الجزائر المستقلة من أجل تنظيم سوق العمل و ضبط اليد العاملة الجزائرية وهو:

المكتب الوطني لليد العاملة: استحدث المكتب سنة 1962، أشرفت عليه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ويعكس إنشاءه مدى اهتمام الدولة الجزائرية باليد العاملة و دورها في تحقيق التنمية، خاصة في تلك الظروف التي اتسمت بوجود فراغ كبير خلفه مغادرة مئات الآلاف من العمال في مختلف القطاعات و من بين المهام الموكلة لهذا المكتب ما يلي: جمع المعلومات المرتبطة باحتياجات الشغل و بالموارد البشرية، البحث عن فرص التكوين للأجهزة الوطنية المختصة في القطاعات المختلفة، السعي لتوفير عمال متخصصين ذوي تكوين عالي سواء الجزائريين المغتربين في الخارج أو الأجانب ، والقيام بكل التدابير و التسهيلات للحصول على رخص توظيفهم، إصدار قانون الوظيفة العمومية المتعلق بحقوق وواجبات الموظفين أجل تسيير مرحلة ما بعد الاستقلال (هامل و ثياقة، 2024، ص 738).

2/1/مرحلة التخطيط المركزي 1967-1989:

1/2/1/المخطط الثلاثي 1967-1969:

يعتبر أول تجربة في التخطيط في الجزائر و قد اعتمدت الدولة استراتيجية التصنيع كخيار يعبر عن النهج الاشتراكي باعتبارها الداعم الأساسي لفص العمل و يهدف هذا المخطط إلى : إنشاء مناصب عمل للقضاء على البطالة بصفة نهائية من خلال استراتيجية التصنيع و زيادة الانتاج في القطاع الزراعي، العمل على تكوين الخبرات والكفاءات لتلبية حاجات الاقتصاد الوطني. إن المشكلة الأساسية التي واجهت سوق الشغل في هذه المرحلة هو أن معظم طلبات التشغيل ارتبطت بقوة العمل التي لا تملك مؤهلات و تركزت حول قطاع البناء والاشغال العمومية، في حين كانت الحاجة ملحة لليد العاملة المؤهلة(زايد، 2019، ص 73-74).

في بداية هذه المرحلة عانت اليد العاملة من البطالة، فحسب تقدير سنة 1967 كانت البطالة الموسمية تمس 1.54 مليون عامل يشتغلون أقل من شهر، إضافة لأكثر من مليون شخص يدخلون تحت البطالة المقنعة، كما بين الإحصاء العام لسنة 1966 أن عدد الأشخاص الذين لديهم قدرة على العمل هو 2.56 مليون شخص أي 21% من مجموع التعداد السكاني، منهم 1.76 مليون فرد يشتغلون فعليا، بينما عدد البطالين هو 845 ألف شخص، كما قدرت نسبة البطالة بـ 32.9% (بن قيلة و بومدفع، 2021، ص 594).

كان من نتائج هذه المرحلة استحداث 107 ألف منصب شغل في مختلف القطاعات و انخفاض نسبة البطالة من 32.9% سنة 1966 إلى 30% سنة 1969 إلا أن عدد مناصب الشغل كان أقل من الأهداف التي سطرتها السلطات.

1/2/2/المخطط الرباعي الأول 1970-1973 :

هو المخطط الثاني الذي اعتمدته الجزائر مستفيدة من بعض نقائص المخطط الأول و يشير تقرير المخطط، إلى أن الغاية الأساسية لاستراتيجية التنمية هو القضاء التام على البطالة، وأنه سيتم القضاء النهائي على أسباب ضعف التشغيل في حدود سنة 1980، من خلال تحقيق نسبة نمو في التشغيل تتساوى مع معدل النمو السنوي لقوى العمل عن طريق تطوير الانتاج الصناعي و كافة النشاطات المرتبطة بالتصنيع في المدن، حيث يشير المخطط إلى أن عدد المشتغلين في الصناعة (120 ألف) هو قليل و يجب مضاعفة مناصب العمل في القطاع الصناعي خمس مرات خلال العشر سنوات القادمة (سفير، 1989، صفحة 44).

من نتائج المخطط الرباعي الأول في مجال التشغيل هو توفير 329 ألف منصب عمل خلال أربع سنوات بمعدل تشغيل سنوي يقدر بـ 82250 شخص، حيث شهدت تحسنا ملحوظا مقارنة بنتائج المخطط الثلاثي الأول، الذي لم يستحدث إلا 107 ألف منصب شغل خلال ثلاث سنوات بمعدل تشغيل سنوي 36 ألف شخص، و يعود ذلك إلى الاستفادة من تجربة المخطط السابق من جهة، و مدة هذا المخطط التي هي أكبر من المخطط السابق من جهة أخرى، كما تم تأميم العديد من المؤسسات الصناعية والاستخراجية والبنوك مما ساهم في تشغيل اليد العاملة الجزائرية إلا أنه مقارنة بالأهداف التي وضعها المخطط فإن هذه النتائج متواضعة جدا و لا ترقى لطموحات واضعي هذا البرنامج (زايدي، 2019، ص 77).

1/3/2/المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

رصدت الدولة لهذا المخطط مبلغ كبير يفوق 110 مليار دج، اهتم هذا المخطط بالتشغيل، فقد خصص فصلا تحت عنوان سياسة التشغيل، و مما جاء فيه: إن توسيع التشغيل هي الغاية الأولى و الأساسية لاستراتيجية التنمية التي تقوم بها البلاد، وهذا الهدف يمثل الركيزة الأساسية للسياسة الاجتماعية، لأن العمل يضل العامل الحاسم لرفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وتبرز السياسة التشغيلية لهذا المخطط من خلال توزيع اعتماداته على النحو التالي: التركيز على القطاعات الانتاجية بهدف تطوير قوى الانتاج، التركيز على البنى التحتية خاصة الاجتماعية لتحسين ظروف الطبقة العاملة، التركيز على قطاع الصناعة بصفته محرك لهذا التطوير.

سجل هذا المخطط زيادة كبيرة في التشغيل من خلال استحداث 524680 منصب شغل بمعدل سنوي أكثر من 130 ألف شخص، وسجلت نسبة البطالة انخفاض حيث قدرت بـ 22% و هو مستوى جيد خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة النمو السكاني في تلك الفترة كبيرة، ويعود هذا التطور في نسبة التشغيل إلى زيادة الكبيرة في الاستثمارات الصناعية و مشاريع البنى التحتية، وكذلك سياسة التوظيف المبنية على اعتبارات اجتماعية فقد توسع قطاع الخدمات و الادارة بشكل كبير خلال المخططين الرباعي الأول والثاني (شليغم، 2016، ص 109-112) ..

نظرا لتأخر الكثير من المشاريع في المخطط الرباعي الأول والثاني خصص مبلغ 107 مليار للمخطط التكميلي 1978-1979 لإتمامها و قد شهدت هذه المرحلة زيادة في وتيرة التشغيل حيث تم تشغيل 290 ألف شخص بمعدل 145 ألف كل سنة خلال الفترة التكميلية، كما انخفض معدل البطالة ليصل إلى 17.57% (زايدي، 2019، ص 78).

1/2/3/المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

عزمت السلطات الجزائرية من خلال هذا البرنامج محاولة استدراك الأخطاء و النقائص الحاصلة في المخططات الماضية حيث بينت نتائج التقييم، أنه يوجد عدم توازن ي توزيع العمال المؤهلين بين المناطق و القطاعات المختلفة، تسجيل نقص في اليد العاملة المؤهلة وانخفاض في مستوى إنتاجية العمال و بناء على هذه الملاحظات أضيف لأهداف التشغيل ، هدف آخر هو رفع إنتاجية العمل(شليغم، 2016، ص 116).

خصص لهذا المخطط مبلغ 345 مليار دج، وكان الهدف التقديري للتشغيل استحداث 1.175 مليون منصب جديد ، لكن في نهاية المخطط تم انشاء 710 ألف منصب جديد بنسبة نمو اقتصادية سنوية 4.3% بدل 9.7% كنسبة تقديرية وبالرغم من أن النسبة المحققة أقل من النسبة التقديرية إلا أن الجزائر في هذه المرحلة التي بدأت تلوح فيها بوادر الأزمة العالمية، كانت في مقدمة دول العالم في معدل نمو التشغيل في حين عرفت الكثير من الدول حتى الصناعية منها تفشي البطالة بمستويات عالية، كما بدأت في هذه المرحلة تبرز ثمار التكوين و التعليم سواء المهني أو الجامعي حيث ارتفعت نسبة العمال الجزائريين المؤهلين، وانتقل معدل البطالة إلى 8.7% و هي أقل نسبة في تاريخ الجزائر (بهلول، 1999، ص 109-110).

1/2/4/المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

كان هدف هذا المخطط استحداث 946000 منصب شغل جديد بمتوسط سنوي 189200 منصب جديد سنويا، لكن تأثرت وتيرة التشغيل بالأزمة الاقتصادية العالمية التي انخفض على إثرها سعر النفط إلى نصف السعر من 30 دولار إلى 15 دولار، ولم تتمكن جهود التنمية المبذولة في تلك الفترة من تحقيق سوى 377 ألف منصب شغل (بهلول، 1999، ص 210-211).

كما شهدت الفترة ارتفاع المديونية الخارجية من 15.9 مليار دولار سنة 1986 إلى 28.6 مليار دولار سنة 1989 ، كما تزامنت هذه الأزمة مع بعض العوامل الديمغرافية التي ضاعفت من آثارها، وهي بلوغ الفئة النشطة أي الأشخاص القادرين على الشغل 5.6 مليون شخص في سنة 1989 ، ليرتفع معدل البطالة من 8.7 سنة 1984 إلى 18.1 سنة 1989 و هو يمثل ارتفاع كبير بالمقارنة مع نهاية المرحلة السابقة.

لقد كان لأزمة انخفاض أسعار النفط نتائج على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية و خاصة ما تعلق بقضايا التشغيل والبطالة، فالطابع الريعي للاقتصاد وسياسة التشغيل المركزة على أولوية الجانب الاجتماعي، أثبتت فشلها أمام أول هزة اقتصادية، وبرزت في نهاية هذه المرحلة بطالة خريجي الجامعات، حيث ثبت أن الاعتماد الكلي على القطاع العام في التوظيف غير ممكن، وأجبر القائمون على تسيير شؤون الدولة على إجراء تغييرات سياسية واقتصادية كان أهمها الانتقال إلى اقتصاد السوق (بن قيلة و بومدفع، 2021، ص 599).

3/1/تقييم عام لمرحلة الاقتصاد الموجه

جدول رقم (1): البطالة والتشغيل خلال الفترة 1967-1989

السنة	69-67	73-70	77-74	79-78	84-80	89-85
مناصب العمل	107750	329700	521300	290000	725000	377000
معدل التشغيل السنوي	35917	82425	130325	145000	145000	75400
نسبة البطالة	33	30	22	17.57	8.7	18.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات و (بن شهرة ، 2009، ص 174)

من خلال الجدول الذي يمثل المرحلة الممتدة من 1967 إلى 1989 نلاحظ ما يلي أن قيمة مؤشر البطالة بقيت في انخفاض مستمر بسبب مضي الدولة في خيار التشغيل والقضاء على البطالة، كما تعهدت في الأهداف التي وضعتها في البيانات والمواثيق والمخططات الاقتصادية، و ذلك عن طريق اتباع الخيار الاشتراكي كنهج وحيد للتحرر الاقتصادي بعد نيل التحرر السياسي، و كذلك بصفته نهج اجتماعي بامتياز ، و في سبيل ذلك اتبعت سياسة التصنيع و تكتيف الاستثمارات، لا سيما في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية و الخدمية.

و لقد شهد مستوى التشغيل تطورا ايجابيا بفضل تلك السياسات وانتقل مستوى التشغيل السنوي في المخطط الثلاثي الأول من متوسط 35917 منصب مستحدث سنويا، إلى أن وصل في نهاية المخطط الخماسي الأول إلى متوسط 145000 منصب مستحدث سنويا ، كما شهدت نسبة البطالة انخفاضا كبيرا وصل إلى 8.7 % في نهاية 1984 بعدما كانت 33% سنة 1967 وهي نتائج رائعة حققت في مستوى التشغيل و نسبة البطالة ، بالرغم من الانجازات التي تحققت في هذه المرحلة فإنها تبقى متواضعة إذا ما قارناها بحجم المبالغ التي رصدت لهذه البرامج التنموية من جهة، و مع الأهداف التي وضعها صانعو القرار من جهة أخرى ، لكن في سنة 1986 حدثت الأزمة العالمية التي ألقت بظلالها على كل اقتصادات العالم بما فيها الاقتصاد الجزائري، الذي أظهر هشاشة كبيرة بعد انهيار أسعار النفط التي أدت إلى تباطؤ الاقتصاد.

كما تبين ضعف و عجز المشاريع الصناعية التي خصصت لها الدولة أغلفة مالية ضخمة عن استيعاب العمال، بل إنها في كثير من الأحيان ما كانت تعاني من البطالة المقنعة بسبب نقص العمالة المؤهلة و الكفاءات العالية ، و كذلك بسبب التوظيف العشوائي الذي كان مغلبا فيه الجانب الاجتماعي على النجاح الاقتصادية ، كما عملت بعض العوامل الديموغرافية على تعميق أزمة البطالة في هذه الفترة وهي الزيادة السكانية المرتفعة التي تجاوزت 3% سنويا ، و هجرة سكان الأرياف نحو المدن الذي ضاعف من مشكلة البطالة في المدن الكبرى، وكان نتيجة ذلك أن ارتفعت نسبة البطالة من 8.7 % إلى 18% في ظرف ثلاث سنوات وتراجع مستوى التشغيل من متوسط 145 ألف منصب مستحدث سنويا في الفترة 80-84، إلى متوسط 75 ألف منصب في الفترة 85-89 ، وكانت هذه الفترة بداية النهاية للاقتصاد الاشتراكي (الموجه)، وتمهيد لبداية عهد جديد بدأت تلوح بوارده مع نهاية الثمانينات مع الاصلاحات السياسية والاقتصادية.

2/ سياسات التشغيل و وضعية البطالة في ظل اقتصاد السوق 1990-2024:

1/2/ مرحلة الاصلاحات الاقتصادية 1990-1999:

عرفت هذه الفترة الكثير من التغيرات الاجتماعية و السياسية والاقتصادية والأمنية، فعلى الصعيد الاقتصادي بسبب تراكم الآثار الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن انهيار أسعار النفط، وأمام الوضعية المتردية التي ميزت الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة ، لجأت الدولة الجزائرية إلى القيام بمجموعة من الاتفاقيات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي "برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989، برنامج الاستعداد الائتماني الثاني 1991، برنامج التثبيت الهيكلي 1994، برنامج التعديل الهيكلي 1995"، للاستدانة من أجل بلوغ معدلات نمو اقتصادي مقبولة، والتخفيف من التبعات الاقتصادية والاجتماعية لتبني نهج اقتصاد السوق، كما كانت مرغمة على تعديل السياسة الاجتماعية والاقتصادية، تماشيا مع إملاءات صندوق النقد و رزنامة دفع الأقساط المتعلقة بالديون، ومن بين إملاءات الصندوق وشروطه ، هو تخلي الحكومة عن إعانة بعض المؤسسات العمومية، وفتح المجال للقطاع الخاص، و رفع الدعم عن السلع الأساسية و إجراء تعديلات على أسعار الخدمات والفائدة ومعدلات الصرف (بن قيلة و بومدفع، 2021، ص 599).

ومن الناحية السياسية فقد أدت التغيرات الناتجة عن أحداث أكتوبر 1988 إلى توقيف العمل بدستور 1976 الذي يعبر عن الخيار الاشتراكي وبدء العمل بدستور 1989 الذي أسس لمرحلة الانفتاح السياسي، و من بين المبادئ المتعلقة بالتشغيل التي أكد عليها الدستور الجديد، هي حق المواطن في العمل و الاعتراف بالحقوق في الاضراب و الحق النقابي. لقد أثرت إجراءات خصوصية

المؤسسات على مستوى التشغيل في هذه الفترة، حيث تقلص الطلب على مناصب العمل المتعلقة بالمشاريع الجديدة بسبب تبني رؤية الكفاءة الاقتصادية، مما نتج عنه إحالة الكثير من العمال على التقاعد المسبق بهدف التحكم في النفقات و ضمان النجاعة الاقتصادية(قصاب و عيدودي، 2016، ص 38)

جدول رقم (3-13): نسبة البطالة و المناصب المستحدثة في الفترة 1990-1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
تشغيل دائم	33055	19382	14752	15173	12806	11578	6134	5090	3926	3727
تشغيل مؤقت	27443	22837	21916	20258	24179	29885	25976	19740	22638	18650
إجمالي التشغيل	60498	42219	36668	35431	36985	41463	32110	24830	26564	22377
نسبة البطالة	19.7	20.6	24.4	26.2	27.7	31.8	28.3	25.4	26.9	29.8

المصدر: إعداد الباحث اعتماد على مجموعة البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ زيادة مستمرة في نسبة البطالة بداية من سنة 1990 حيث كانت النسبة 19.7% ثم ارتفعت تدريجيا إلى أن وصلت إلى 29.8 سنة 1999، كما نلاحظ من خلال الجدول تناقص في حجم إجمالي التشغيل السنوي حيث بلغ سنة 1990 حوالي 60498 شخص ووصل في نهاية المرحلة سنة 1999 إلى 22377، و زيادة على العدد الضعيف لحجم التشغيل السنوي نجد من خلال البيانات أن 65 % من المناصب العمل هي مؤقتة و لا تمثل المناصب الدائمة إلا 35 % من حجم التوظيف في هذه المرحلة. و يرجع سبب الزيادة الكبيرة في معدل البطالة الذي صاحبه نقص كبير في حجم التشغيل، إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت هذه المرحلة، و نذكر منها باختصار: ضعف إيرادات الدولة من العملة الصعبة الذي أثر على الاستثمار الصناعي ومشاريع الأشغال العمومية الذي أثر بشكل مباشر في حجم التشغيل، الزيادة السكانية الكبيرة ، حيث بلغ حجم قوة العمل 8.5 مليون شخص سنة 1999، خصوصية بعض المؤسسات العمومية وحل بعضها وتسريح مئات الآلاف من عمال المؤسسات الاقتصادية.

2/2/ سياسة التشغيل و وضعية البطالة في الألفية الثالثة 2000-2024:

تميزت بداية الألفية الثالثة بعودة الاستقرار الأمني والسياسي و ارتفاع كبير في أسعار البترول حيث بلغ أعلى مستوياته ، وبناء على ذلك تم بعث العديد من المخططات التنموية بغرض انعاش الاقتصاد الجزائري، و استحداث الكثير من البرامج والآليات التشغيلية التي ساعدت في تقليص نسبة البطالة و استحداث الكثير من مناصب العمل و قد اعتمدت الدولة مجموعة من المخططات التنموية:

2/2/1/ مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004:

بدأت الحكومة الجزائرية سنة 2001 هذا المخطط بعد ارتفاع إيرادات النفط، ارتفاع إيرادات البترول، و الهدف خلق مناصب الشغل عن طريق الاستثمار في تدعيم البنية الأساسية و تقوية الانتاج الفلاحي و دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، و كانت الأهداف المعلنة

لهذا البرنامج توفير 850 ألف منصب عمل، حيث أن سياسة الدولة أعطت اهتماما و أولوية كبيرة لأجهزة التشغيل المستحدثة لتنظيم وتوجيه سوق العمل و تقليص نسبة البطالة، و كان من نتائج هذا البرنامج استحداث 720 ألف منصب عمل فيها حوالي 230 ألف منصب عمل مؤقت كما تراجع مستوى البطالة من 30% إلى 17.7% (بن قيلة و بومدفع، 2021، ص 602).

لقد كانت وتيرة التشغيل في هذه الفترة كبيرة مقارنة بالمرحلة السابقة نظرا لبدء برامج و أجهزة التشغيل في استقطاب العمال، كما ساهم قطاع الأشغال الكبرى في امتصاص نسبة هامة من البطالين.

2/2/2 البرنامج التكميلي 2005-2009:

رصدت الدولة الجزائرية خلال هذا البرنامج مبلغ ضخم يقدر 4200 مليار دج كاستثمارات عمومية، و كان من أهدافه المعلنة استحداث مليوني منصب عمل و انشاء 100 ألف مؤسسة جديدة، و بلغ عدد مناصب العمل المستحدثة في هذه المرحلة حوالي أكثر من 2.4 مليون منصب شغل أغلبها ضمن عقود العمل ما قبل التشغيل و جهاز مساعدة الشباب على الادماج المهني الذي كان له الأثر الكبير في تخفيض مستوى البطالة التي انتقلت في نهاية البرنامج إلى 10.2% (بن قيلة و بومدفع، 2021، ص 604).

لقد حقق هذا البرنامج نتائج جيدة وهذا يدل على نجاعة المخطط التكميلي في التخفيف من حدة البطالة فقد قارب معدل التشغيل السنوي نصف مليون شخص سنويا، و هو عدد كبير جدا إذا ما قارناه بالمرحلة السابقة التي سجلت عدد المناصب الاجمالية 720 ألف منصب بمعدل سنوي 180 ألف، إلا أن هذه المعدلات التشغيلية العالية لا تعبر عن مناصب عمل الدائمة بل أغلبها مناصب عمل مؤقتة تدخل في بعض صيغ التشغيل المختلفة التي أطلقتها الدولة الجزائرية من خلال أجهزة و برامج التشغيل المختلفة التي عرفت نشاطا كبيرا خلال هذه الفترة كما أن مشاريع البنى التحتية الكبرى والورشات التي دشنتها الدولة قد استقطبت عددا معتبرا من العمالة المؤقتة، في حين أن القطاعات الانتاجية الحقيقية شهدت تراجعا في نسبة التشغيل كالقطاع الزراعي و القطاع الصناعي.

2/2/3 برنامج دعم النمو 2010-2014:

و من بين أهداف البرنامج في مجال التشغيل استحداث ثلاثة ملايين منصب عمل في نهاية 2014 و ذلك برصد مبلغ 350 مليار دج لمكافحة البطالة، خصص 130 مليار للشغل المؤقت، و 150 مليار دج لتشغيل خريجي التكوين المهني و الجامعات، و 80 مليار دج لإنشاء المشاريع المصغرة، و كان هدف البرنامج إجمالا استحداث 3 ملايين منصب شغل، وبلغت مناصب العمل المستحدثة التي في هذه المرحلة مليون منصب عمل أي ثلث أي ثلث تقديرات البرنامج كما شهدت نسبة البطالة استقرار عند 10% (بن قيلة و بومدفع، 2021، صفحة 605)

2/2/4 التشغيل خلال الفترة 2015-2024:

تميزت هذه المرحلة بظهور مشكلات و تحديات كبيرة على مختلف الأصعدة الاقتصادية و السياسية والصحية، فقد رصدت الدولة الجزائرية في إطار استكمال برنامج الانعاش الذي بدأت في 2001 غلاف مالي 262 مليار دولار، حيث كان الهدف هو مواصلة محاربة البطالة عن طريق الرفع من وتيرة التشغيل، وتكوين اليد العاملة المؤهلة، و دعم المؤسسات الناشئة، و مكافحة البيروقراطية عن طريق عصنة الادارة (عقون، بوفغور، و بوقجان، 2018، ص 206). لكن اصطدمت هذه الأهداف مرة أخرى بأزمة انخفاض أسعار النفط التي بدأت في 2014 و استمرت بالانخفاض مما اضطر السلطات إلى تغيير البرنامج في ما بعد و اللجوء إلى ترشيد النفقات، وتنفيذ المشاريع ذات الأولوية فقط

لقد شهدت العشر سنوات الأخيرة ارتفاعا في نسبة البطالة من 10% سنة 2014 إلى 14.1% سنة 2020، ويعود ذلك لطبيعة الاقتصاد الريعي الذي مازال رهينا لأسعار النفط، بالرغم من الشعارات التي رفعتها السلطات منذ بداية الألفية الثالثة بضرورة تنويع الاقتصاد، و زاد من تعميق مشكلة التشغيل عدم الاستقرار السياسي الذي شهده المجتمع الجزائري بداية من 2019، بالإضافة لأزمة كورونا الصحية و ما تبعها من غلق و توقيف للكثير من النشاطات الاقتصادية، التجارية و الخدمية وما نتج عن كل هذه الأسباب من

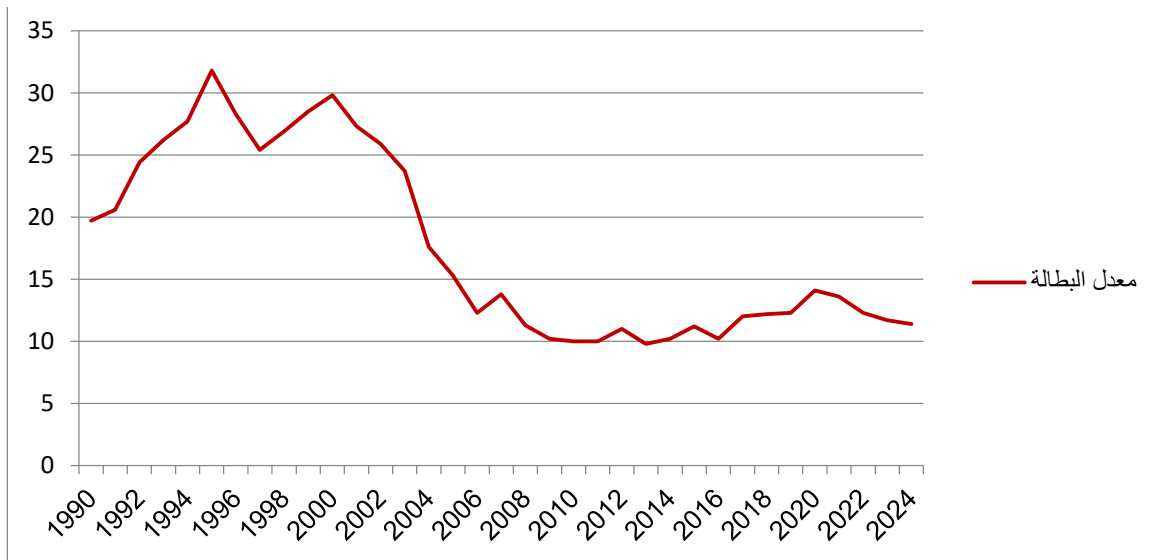
إحالة للكثير من الشباب على البطالة، و النقص المسجل في مناصب العمل الجديدة، إلا أن نسبة البطالة تراجعت بعد سنة 2020 حيث بلغت سنة 2024 لتصل إلى 11.4% حسب بيانات مجموعة البنك الدولي.

لقد بذلت الدولة جهودا كبيرة للتخفيف من حدة البطالة 20 فترة 2024-2020 من بينها: استفادة أكثر من مليوني شخص من منحة البطالة إلى غاية أفريل 2024، تقديم تسهيلات ضريبية للمقاول الذاتي، استفادة أكثر من 325 ألف شخص من برنامج المساعدة على الإدماج المهني، تعزيز الادارات والمؤسسات بأكثر من 570 ألف عون وموظف، إدماج 62 ألف أستاذ متعاقد و توظيف أكثر من 8 آلاف أستاذ جامعي (بن طالب، 2024)

2/3/تقييم عام لمرحلة 1990-2024:

شهدت هذه المرحلة تغيرات عديدة بداية بفترة الاصلاحات الاقتصادية التي تعتبر بمثابة فترة انتقالية للدخول لاقتصاد السوق مع الألفية الثالثة و الشكل التالي يبين تطور البطالة في هذه المرحلة:

الشكل رقم (1): تطور نسبة البطالة خلال 1990-2024



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي

من خلال الشكل الذي يبين تطور مستوى البطالة بين 1990-2024 نلاحظ أن البطالة سجلت أعلى المستويات سنوات التسعينيات من القرن الماضي بلغت 31.8 سنة 95 و وصلت إلى 30 سنة 2000، و ذلك بسبب ارتدادات الأزمة الاقتصادية 1986 ، بالإضافة إلى الأزمة الأمنية و السياسية التي شهدتها البلاد في تلك العشرية، و ما نتج عن ذلك من تسريح للعمال و تقليص للنفقات الذي أثر على التشغيل.

بعد سنة 2000 وبسبب ارتفاع أسعار النفط و استتباب الأمن واستقرار الأوضاع السياسية ، واستحداث الأجهزة والبرامج التشغيلية و إطلاق موجة من المشاريع الاستثمارية ي قطاعات الصناعة والاشغال العمومية و دعم المشاريع الخاصة ، بدأت نسبة البطالة في التناقص إلى أن بلغت نسبة 9.8 سنة 2013 و هي أقل نسبة سجلت في هذه المرحلة ، ابتداء من سنة 2014 بدأت أسعار البترول في الانخفاض، و تقلص الانفاق على التشغيل وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع أزمة كورونا الصحية وارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى 14.10 سنة 2020،

لقد انخفضت مستويات البطالة خلال الفترة 2020-2024 من 14.10 إلى 11.4 بالرغم من عدم استقرار أسعار النفط، ويعود ذلك لعزم السلطات في التخفيف من حدة أزمة كورونا، و ذلك من خلال منع استيراد الكثير من السلع لوقف استنزاف احتياط العملة الصعبة من جهة، و لتشجيع الانتاج الصناعي المحلي الذي يوفر مناصب شغل إضافية من جهة أخرى .

III- دور برامج وأجهزة التشغيل في الحد من البطالة:

على الرغم من أن التشغيل كان من أولويات الدولة منذ الاستقلال إلا أنه بالنسبة لمراحل التنمية السابقة كانت أهداف التشغيل متضمنة في البرامج التنموية الاقتصادية، بصفتها نتيجة لتطور الاستثمار العمومي الصناعي و كذلك مع اتساع الجهاز الاداري والخدمات ، لكن مع نهاية الثمانينات بدأت محاولات انشاء أجهزة وبرامج متخصصة في التشغيل، في حقيقة الأمر فإن أجهزة و برامج التشغيل لم تبدأ الاستفادة الفعلية والكبيرة من خلالها إلا في نهاية التسعينيات و في مطلع الألفية الثالثة.

1/آليات التشغيل المرتكزة على دعم العمل المأجور:

ويتضمن وكالتين (ANEM و ADS) كل واحدة منهما تسير مجموعة من البرامج والمشاريع التشغيلية ستعرض لهما بشيء من التفصيل (قميحة ولعروسي، 2016، ص 138-141)

1/1/"الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM": استحدثت هذه الوكالة سنة 1990 في مكان الديوان الوطني لليد العاملة و مهمتها التخفيف من حدة البطالة عن طريق تنظيم سوق الشغل و توجيه طالبي العمل ومساعدتهم في الحصول عليه عن طريق البرامج المختلفة و تقوم الوكالة بالإشراف على مجموعة من الأجهزة من بينها:

1/1/1/"جهاز المساعدة على الادماج المهني DAIP":

أنشئ سنة 2008 و الهدف الرئيسي هو الادماج المهني للشباب البطالين طالبي الشغل عبر برامج التكوين والتأهيل و التوظيف و يشمل ثلاث عقود: عقد خاص بإدماج التقنيين السامين وأصحاب الشهادة الجامعية ، وعقد الادماج المهني و يتعلق بخريجي التكوين المهني وأصحاب المستوى الثانوي، و عقد إدماج و تكوين الشباب غير المؤهلين و يتعلق بالبطالين الذين لا يملكون مؤهلات مهنية أو دراسية.

1/1/2"عقد العمل المدعم (CTA)": هو عقد عمل يهدف إلى تحفيز توظيف الشباب المدمج في المؤسسات والادارات الخاصة والعمومية يمكن من خلاله أن يستفيد من عقد لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد (هامل، 2024، ص 746-747).

1-2- "وكالة التنمية الاجتماعية ADS":

تم استحداث هذه الوكالة سنة 1996 بهدف التخفيف من آثار الاصلاحات السلبية كالبطالة والفقر، و تشرف هذه الوكالة على عدد من البرامج و من أهمها:

1/2/1/"برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE" الذي سمي فيما بعد بـ (PID):

انطلق هذا البرنامج في العمل سنة 1998 ، و هو موجه للعاطلين عن العمل ذوي الشهادات ، الذين أعمارهم بين 19 و 35 سنة ، يتم بموجبه تنصيب المترشحين عبر التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل للحصول على عقود ما قبل التشغيل في مؤسسة عمومية أو خاصة لمدة عام تجدد مرة واحدة.

2/2/1- "جهاز الشبكة الاجتماعية IAIG":

يهدف هذا البرنامج إلى تشغيل الشباب البطال و محاربة الفقر، ويتضمن صنفين من الإجراءات المنحة التضامن الجزافية ، و المنحة ذات المنفعة العامة للتعويض عن النشاطات.

2/ سياسات التشغيل المرتكزة على دعم المبادرات المقاولاتية:

2-1- "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC": استحدث سنة 1994 ويهدف هذا الجهاز إلى الحفاظ على مناصب الشغل أو تقديم المساعدة للعمال المسرحين و يقوم بدفع تأمينات على البطالة و مساعدة العمال للرجوع إلى العمل والمساعدة على إنشاء مؤسسات للبطالين أصحاب المؤهلات و الكفاءات، وتقديم إعانات مالية تصل إلى مليون دج (العوفي و تسابت، 2020، ص 58).

2-2- "الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ":

أنشئت هذه الوكالة عام 1996 بهدف مرافقة الشباب من أجل القيام بأنشطة خدمتية و إنتاجية ضمن مقاربة اقتصادية الغاية منها توفير مناصب عمل و خلق الثروة و نظم الوكالة فروعاً في جميع مناطق الوطن، و من بين مهامها توجيه الشباب و مرافقتهم في بدء نشاطاتهم، و تزويدهم بالمعلومات ذات الطابع التقني والتنظيمي المرتبطة بنشاطاتهم، و تقديم المساعدة لهم من حيث التسهيلات المالية والبنكية، وكذلك متابعة المشاريع المنجزة. وقد وفرت الوكالة طريقتين للتمويل الأولى التمويل الثنائي حيث يساهم الشباب بالمال الخاص في جزء من المشروع و تساهم الوكالة بقرض دون فائدة ، والصيغة الثانية هي صيغة التمويل الثلاثي الذي يساهم فيه الشاب و الوكالة والبنك بقرض ربوي مخفض (زبوج و سبخاوي، 2020، ص 33-34).

2-3- "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM":

تم استحداثها في ديسمبر 2003 و تقدم قروض مصغرة كأحد الآليات المعتمدة من الدولة للحد من البطالة، و هي موجهة للفئات المحرومة من المجتمع و تهدف إلى دعم النشاطات المنزلية و الحرفية البسيطة و تتراوح القروض الممنوحة في هذا الاطار بين 50 ألف دج و 350 ألف دج تسدد في أجل يتراوح بين عام و 5 سنوات و ساهمت الوكالة في استحداث حوالي 1.18 مليون منصب شغل في الفترة 2005-2016 (شريف و حداد، 2018، ص 204).

تمكنت مختلف التدابير والأجهزة التشغيلية التي استحدثتها الدولة سواء المتعلقة بالعمل المأجور أو المعتمدة على دعم المبادرات المقاولاتية من تحقيق نسب تشغيل جيدة و التخفيف من حدة البطالة، لكنها تميزت في كثير من الأحيان بالسطحية و الظرفية و يمكننا حصر النقائص في النقاط التالية: ارتباط أغلب مناصب الشغل المستحدثة ارتباطاً كبيراً بالنفقات العمومية التي ترتبط بدورها بمداخيل المحروقات، وجود عدد كبير من البرامج مما أدى إلى صعوبة التنسيق فيما بينها والتداخل في الصلاحيات خاصة في ظل مركزية التسيير، عدم توافق القوانين التي تحكم سير الأجهزة مع مؤهلات الفئات المستهدفة، تواجه المستثمرين الكثير من المشكلات و العراقيل الادارية (طول فترة إعداد المشاريع، ضعف المراقبة والمتابعة)، عدم فعالية آليات تقييم البرامج والنشاطات جراء قلة الدراسات و غياب التحقيقات مما أثر على النجاح (شليغم، 2016، ص 179).

لقد نتج عن برامج التشغيل بطالة مقنعة بسبب التشغيل الزائد عن الطاقة الاستيعابية للمؤسسات، واعتماد المحاباة و العلاقات الشخصية ككمييار للاستفادة من الشغل في كثير من الأحيان على حساب الكفاءة و المؤهلات. كما أدى غياب الثقافة المقاولاتية إلى فشل برامج التشغيل و اقتصارها على الطابع الاجتماعي الذي هدفه شراء السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي على حساب النجاح الاقتصادية.

IV- الخاتمة:

منذ اللحظة الأولى للاستقلال وضعت الدولة الجزائرية خيار التشغيل و القضاء على البطالة أحد أهم أولوياتها ، تجسد هذا الاهتمام من الناحية الايديولوجية في الاهداف التي أقرتها مختلف المواثيق (طرابلس 1962، ميثاق الجزائر 1964، ...)، و تجسدت عمليا في الأهداف التي تضمنتها المخططات التنموية في مرحلة الاقتصاد الموجه التي نصت على ضرورة اعتماد استراتيجية التصنيع لتوفير مناصب الشغل، بالإضافة إلى امتصاص البطالة عن طريق القطاعات الأخرى، ولتحقيق ذلك خصصت الدولة مبالغ ضخمة لبناء قاعدة صناعية قوية، عن طريق الايرادات النفطية، وتمكنت من تحقيق بلوغ نسب تشغيلية كبيرة و انخفضت البطالة إلى أقل مستوى لها سنة 1985. وفي سنة 1986 انخفضت أسعار النفط وارتفعت معدلات البطالة مجددا حيث انتقلت من 8.7 إلى 18.1 سنة 1989 .

وفي تسعينيات القرن الماضي تعمقت أزمة البطالة مع استمرار انخفاض أسعار البترول ، حيث اضطرت الجزائر إلى الدخول في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، نتج عنها تطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي مهدت للدخول إلى اقتصاد السوق، تخلت بموجبها عن دعم المؤسسات العمومية مما أدى إلى إفلاسها و تسريح عدد كبير من العمال و ارتفعت نسبة البطالة لتبلغ 30 % في نهاية العشرية.

حيث كان لعودة الاستقرار السياسي و ارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية الثالثة ، دور في الرفع من وتيرة التشغيل ، فقد بذلت الدولة جهودا كبيرة لمحاربة البطالة عن طريق استحداث برامج وأجهزة تشرف على عمليات التشغيل تمكنت من توفير ملايين مناصب الشغل خلال العقدتين السابقتين وانخفض معدل البطالة إلى 10% لكن مشكلة الارتحان للريع البترولي ظلت تلازم الاقتصاد الجزائري، ومرة أخرى يتسبب انخيار أسعار النفط في 2016 في ابطاء وتيرة التشغيل و الرفع من معدل البطالة ، و قد زادت الأزمة الصحية سنة 2020 الأمور سوءا ، حيث تسبب غلق الكثير من الأنشطة الاقتصادية إلى إحالة الكثير من العمال على البطالة وبلغ معدل البطالة 14.1%.

وقد عرفت السنوات الأخيرة انخفاضا في معدل البطالة، بالرغم من عدم استقرار أسعار النفط بسبب توقيف الاستيراد الذي يستنزف العملة الصعبة ، وتشجيع الانتاج المحلي الذي وفر عددا من مناصب الشغل حيث انخفض معدل البطالة سنة 2024 إلى 11.4.

و بالرغم من الانجازات المحققة في ميدان التشغيل إلا أن مسار التشغيل في الجزائر كشف عن عدة ثغرات و مشكلات وهي:الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز حيث تؤثر تقلبات أسعار البترول بشكل مباشر في تحديد مستويات التشغيل والبطالة، ضعف تكوين وتأهيل اليد العاملة ، وعدم ملائمة مخرجات التكوين و التعليم مع متطلبات السوق، ظهور مشكلة البطالة المقنعة بسبب تغليب الجانب الاجتماعي في التشغيل على النجاعة الاقتصادية، إن عدد مناصب الشغل التي استحدثتها أجهزة التشغيل هي مؤقتة وليست دائمة، أثرت الزيادة السكانية الكبيرة وهجرة سكان الأرياف نحو المدن على مشكلة البطالة خاصة في المدن الكبرى.

- الإحالات والمراجع: